المحاضرة الحادية عشرة

النصوص التشريعية الأخرى

إن عملية البحث عن مدى تكريس المشرع الجزائري لمبدأ المشاركة في عملية تسيير الشأن العمومي أو ما تعرف بآلية التسيير التشاركي المحلي تتطلب ضرورة إجراء جرد لمختلف النصوص القانونية لمختلف ميادين النشاط و هو أمر لايمكن تحقيقه في ظل تشعب تلك الميادين و كذا النصوص التي تنظمها، لذلك سنحاول الإطلاع على بعضها مما يمكن أن تبرز فيه تجسيد هذه الآلية بأشكال مختلفة و على درجات متفاوتة، و من أهم تلك التشريعات ذات الصلة القانون التوجيهي للمدينة من جهة، و بعض التشريعات الأخرى تشكل نماذج حية لنشاطات الجماعات المحلية كحماية البيئة، و التهيئة و التعمير،و كذا قانون اوقاية من الفساد و مكافحته.

- **القانون التوجيهي للمدينة[1]:** كرس القانون التوجيهي للمدينة التوجهات التشريعية الحديثة من خلال تبنيه للمقاربة التشاركية في مجمله بشكل إيجابي على خلاف تشريعي الجماعات المحلية، إلى درجة يمكن وصفه بالمصدر التشريعي جد الهام لتكريس آلية التسيير التشاركي في إطار سياسة المدينة، حيث وبقراءة قانونية له يتضح مدى استخدام المشرع للعديد من الآليات ذات الصلة بالتسيير التشاركي المحلي، إذ عمل على ابراز اهم عناصر التسيير التشاركي المحلي كاللامركزية و الجوارية و الحكم الراشد، كما تضمن توضيح عددا من المفردات المرتبطة بالمقاربة التشاركية كالمشاركة و التشاور و الإعلام و التقييم، و عمل على إشراك المواطن في البرامج ذات الصلة بإطاره المعيشي (الحي)، زيادة على تحديده الهدف من تسيير المدينة هو ترقية الحكم الراشد عن طريق تطوير أنماط التسيير العقلاني باستخدام الوسائل و الأساليب الحديثة،و التي تصنف ضمن آليات التسيير التشاركي، و في جانب آخر من القانون تضمن إشارة للقطاع الخاص كفاعل تسييري تشاركي؛ و في هذا النطاق بين أحد أهم آليات الشراكة التي تتجسد في عقد تطوير المدينة، مبرزا اهم جوانب إصلاح الخدمة اعمومية من خلال تحسين نوعيتها.

- **قانون حماية البيئة[2]:**

---

[1] - القانون رقم: 06- 06

[2] - القانون رقم: 03-10

يعد قانون حماية البيئة من أبرز التشريعات التي اتخذت من مبدأ المشاركة أساسا مهما في مختلف مجالاته زيادة على عدة مبادئ أخرى تكرس التوجهات الحديثة لهذا القانون لاسيما و انه ارتبط بالتنمية المستدامة، حيث تضمن مبادئ الإعلام و التحسيس و مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات البيئية و هو امر لم يكن مألوفا في السابق باعتبار انه من اهم خصائص القرار الإداري السلطة المنفردة، زيادة على استخدام المشرع اصطلاح: "المتدخلين" في التعبير عن الفاعلين المشاركين وهما أساسا المواطن و المجتمع المدني، و هو ما يعكس البعد الإيجابي لهذا القانون.

أما بخصوص آليات المشاركة في المساهمة في تسيير الشأن البيئي فقد استخدم المشرع آلية التحقيق العمومي، الاستشارة، ناهيك عن ابرازه دور الحركة الجمعوية في تحسيس المواطن و توعيته لاسيما تلك المتعلقة بإمكانية التجائها إلى القضاء كضمانة هامة أجل حماية البيئة.[3]

و على صعيد مشاركة القطاع الخاص كفاعل تسييري في مجال حماية البيئة، فقد عمل المشرع على تحفيز و تشجيع كل من يساهم في ترقية البيئة و حمايتها؛ من خلال إمكانية استفادته من تخفيض الربح الخاضع للضريبة.[4]

- **قانون التهية و التعمير[5]:**

تضمن قانون التهيئة و التعمير أهم تقنيات التسيير التشاركي المحلي كالإستشارة و التحقيق العمومي و الإعلام، و قد حدد المشرع في القانون فاعلين رئيسيين في عملية التسيير و هما: المواطن و الجمعيات ذات الطابع المحلي، و ذلك عند الإعداد و المراجعة و المصادقة على أدوات التهيئة و التعمير من خلال المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير، و كذا مخططات شغل الأراضي.[6]

و تتضح جليا صور ما مكن ان نطلق عليه بـ:"التعمير المحلي التشاركي" من خلال المخطط التوجيهي لتهيئة و التعمير أو مخطط شغل الأراضي الذي يشترط نشره للمصادقة عليه، كما ألزم المشرع ضرورة استشارة الجمعيات المحلية و الغرف التجارية و الفلاحية و المنظمات المهنية أثناء إعداد المخطط، و أخضعه للتحقيق العمومي من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، و هو ما يترجم الإرادة التشريعية في المضي قدما نحو تجسيد مبدأ المشاركة لاسيما فيما يتعلق بالمواطنين و المجتمع المدني، و حتى القطاع الخاص فقد أشار

---

[3] - انظر المواد 21، 74، 35، و 36.
[4] - أنظر المادة 77.
[5] - القانون رقم: 90-29 المعدل و المتمم بموجب القانون رقم: 04-05
[6] - أنظر المواد 10، 16، 31.

ذات القانون إلى إمكانية الاستثمار السياحي و هو ما تضمنه التشريع الساري المفعول ذات الصلة[7].

- **قانون الوقاية من الفساد و مكافحته[8]:**

حاول المشرع من خلال قانون الوقاية من الفساد و مكافحته تبني بعض مظاهر مبدأ المشاركة في التسيير لاسيما نص المادة 15 منه الموسومة بـ:" مشاركة المجتمع المدني" حيث عملت على تحفيز مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد لاسيما من خلال اعتماد الشفافية في اتخاذ القرار الإداري، و تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، و كذا تبني سياسة توعوية و تحسيسية في إطار إعداد برامج تعليمية و تربوية ذات صلة بمخاطر الآفة، زيادة على ضرورة تمكين الجمهور و الإعلام من الحصول على المعلومات ذات الصلة بالفساد، و من أهم لتقنيات المستخدمة العرائض و الشكاوي التي تمكن المواطنين من التبليغ مسألة ذات أهمية بالغة رغم ما تعيقها من بعض النقائص التي يمكن استدراكها لاحقا.

[7] - القانون رقم: 03-03 يتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية.
[8] - القانون رقم: 06-01